

المحاضرة (01) مخاطر الصرف

في الوقت الذي تبنت فيه معظم الاقتصاديات الضخمة نظام سعر الصرف العائم حظي موضوع مخاطر الصرف الأجنبي باهتمام بالغ نظرا للتقلبات المستمرة التي تميز سعر الصرف في ظل هذا النظام وما ينجم عنها من تبعات سلبية، حيث يبقى التعامل بالعملات الأجنبية من أخطر أنواع التعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات وهو ما سنحاول توضيحه من خلال العناصر القادمة.

-تعريف خطر الصرف الأجنبي:

يعرف خطر الصرف بأنه " احتمال الخسارة التي تنجم عن حصول تقلبات في سعر صرف العملة الوطنية أو المرجعية مقابل العملة الأجنبية، أي أن مخاطر الصرف مرتبطة أساسا بأسعار الصرف المتغيرة، فبقدر ما تكون التقلبات في سعر الصرف واسعة بقدر ما تكبر المخاطر الناجمة عنها، ومن التأثيرات السلبية لمخاطر الصرف أنها تشبط المبادرة الاقتصادية الخاصة بالتعامل بالعملات الأجنبية، كالتصدير والاستيراد والاقتراض الدولي والاستثمار الأجنبي وغيرها. لذلك فإن مخاطر الصرف من شأنها أن تؤثر سلبا على مختلف المتعاملين بالعملات الأجنبية، ومن ثم على النمو الاقتصادي بكل ما له من انعكاسات على مستوى التوظيف ومستوى المعيشة".

يمكن تعريف خطر الصرف على أنه من أهم المخاطر المالية المنتظمة التي تنتج عن تغير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المرجعية للمؤسسة، والمحتمل أن لعملة أن تؤثر على كل معاملات المؤسسة التجارية والمالية الأجنبية، وعلى فروعها المتواجدة في الخارج، وينتج عند تحققه، أرباح أو خسائر تزيد أو تنقص من ربحيتها ومن ثم على قيمتها السوقية".

-أنواع مخاطر عمليات الصرف الأجنبي

يمكن التمييز بين أنواع عديدة من مخاطر الصرف الأجنبي وهي كالاتي:

1-خطر صرف الصفقة: خطر صرف الصفقة هو خطر الخسارة أو الربح الذي يمكن أن يصيب الشركة، بسبب التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف والنتائج عن ممارستها التجارية والمالية مع الخارج. ويعتبر هذا النوع من المخاطر من أكثر المخاطر المألوفة على الإطلاق، وينتج عن ممارسة الأنشطة الدولية المعتادة للمؤسسات والتي تتطلب التعامل الفعلي بعملة أخرى غير العملة المرجعية.

وينشأ خطر صرف الصفقة من نوعين من النشاطات:

-النشاطات التجارية: تصدير واستيراد؛

-النشاطات المالية: إقراض واقتراض.

ويشترط لتحقيق خطر صرف الصفقة:

-المعاملات يجب أن تكون مع جهة غير مقيمة في نفس البلد؛

-المعاملات يجب أن تحرر بعملة أجنبية؛

-يجب أن يكون هناك فرق زمني بين تاريخ التسوية وتاريخ الاتفاق على الصفقة.

2- مخاطر الطرف المقابل:

ينص عادة في عقود الائتمان والتجارة بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر والموعود المتفق عليه في العقد، وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه وينقسم خطر الطرف المقابل إلى خطرين:

- **خطر التسليم:** هو عبارة عن خطر إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية.

- **خطر القرض:** ويتمثل في إمكانية إفلاس الطرف المقابل قبل حلول موعد استحقاق العملية.

فتعثر مثل هذه القروض يدفع البنوك الى الإحجام عن تقديم قروض بالعملة الأجنبية مما يؤثر سلبا خاصة من جانب عرض العملات الأجنبية وهو ما يدفع بأسعار صرفها الى الارتفاع، كما أنه ينعش السوق السوداء فترتفع أسعار هذه العملات.

3- خطر صرف التحويل أو التجميع: يهدد خطر صرف التحويل الشركات التي يكون لديها فرع أو أكثر في الخارج بعملة الدولة المضيفة، وينشأ عند قيام الشركة الام بتجميع ميزانياتها. وتتطلب عملية تجميع الميزانية تحويل قيمة الأصول والخصوم لمجموع الفروع من عملة البلد الذي يقيم فيه الفرع إلى العملة المرجعية للمؤسسة الأم، وينتج عادة عن هذه العملية فروقات موجبة أو سالبة تؤثر على النتيجة الصافية أو على الأموال الخاصة. وتجدر الإشارة أن نتائج هذا الخطر تظهر في نهاية كل سنة مالية.

4- مخاطر السيولة: تحدث هذه المخاطر نتيجة لعدم مقدرة البنك المحلي على الحصول على العملات الأجنبية المطلوبة عند الحاجة إليها وبالكميات المطلوبة منها وتنتج هذه المخاطر لعدم التطابق بين التدفقات النقدية الداخلة والقيمة الخارجة من كل عملة وكذلك الاختلاف في الأوضاع والمراكز بالعملات الأجنبية بها، ومن عدم التماثل في استحقاقات الودائع، فالبنك الذي تقرض أموالاً لمدة سنة من ودائع مربوطة لديه 3 أشهر سوف يواجه مشكلة سيولة مدتها 9 أشهر إذا لم يحصل على ودائع أخرى خلال 9 أشهر القادمة تغطي قيمة المبلغ المقرض.

ويمكن تفادي هذا النوع من المخاطر بإعداد كشوفات التدفق النقدي للعملة حسب تواريخ الاستحقاق للمبالغ الداخلة والخارجة لتفادي حدوث الفجوات في التفاعل التي تؤدي إلى حدوث مشكلة السيولة.

5- خطر الصرف الاقتصادي: يعتبر هذا النوع أشمل وأوسع وأعقد أنواع خطر الصرف، فعلى خلاف الأنواع السابقة لا يتطلب التعرض له التعامل بالعملة الأجنبية، مما يعني أن أي مؤسسة تتأثر مبيعاتها بتغيرات أسعار الصرف لعملة حتى وإن لم تكن محررة بالعملة الأجنبية تكون عرضة لهذا الخطر. فالكثير من الشركات وجدت نفسها معرضة لهذا الخطر خصوصاً فيما يتعلق بفقدان لجزء هام من الأسواق المحلية والدولية، بسبب منافسة المنتجات المستوردة. ويمكن القول أن خطر الصرف الاقتصادي، هو ذلك الخطر الذي يعبر عن تأثير تغيرات أسعار الصرف على قيمة المؤسسة

وفي الأخير نستخلص أن خطر الصرف يتمحور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم لأنشطة تلك المؤسسات.